مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال
The Journal of Research in Contracts and Business Law
المجلد08/ العـدد: 02 (2023)، ص 232-248

دور الاستثمار الأجنبي في ترقية القطاع الصناعي

THE ROLE OF FOREIGN INVESTMENT IN UPGRADING THE INDUSTRIAL SECTOR

زفيزف هندة*
جامعة الأخوة منتوري قستطينة1، قسنطينة (الجزائر)، sebtihinda25@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/03 تاريخ القبول:2023/04/05 تاريخ النشر: 2023/06/03

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور الاستثمار الأجنبي في ترقية القطاع الصناعي. فمن خلال البحث تم التوصل إلى أن الاستثمار في القطاع الصناعي قدم مداخيل معتبرة ساهمت في رفع مستوى الاقتصاد في الجزائر .فتحقيق تنمية صناعية وطنية قادرة على تنويع الصادرات و الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني و تخليصه من تبعيته للمحروقات ، يتطلب توفير الإطار القانوني و التشريعي القادر على جلب المستثمر الأجنبي و توفير كل الضمانات القانونية لحمايته من كل المخاطر و تسهيل نجاحه ، وتجسيد مشروعه الاستثماري في ظل مناخ يتميز بالشفافية ،و الاستقرار من اجل تعزيز الاقتصاد الوطني و بعث التنمية الوطنية.

كلمات مفتاحية : الاستثمار الأجنبي ، القطاع الصناعي، الصناعة، المستثمر الأجنبي .

Abstract:

This study aims to shed light on the role of foreign investment in up granding the industrial sector .through ,it was concluded that investment in the industrial sector provided significant revenues that contributed to raising the level of the economy in algeria achieving national industrial development capable of diversifying exports and raising the capabilities of the national economy and ridding it of its dependence on hydrocabons requires the provision of a legal and legislative framework capable of attracting the foreign investor and providing all legal guarantees to protect him from all risks and facilitate his success ,and embody his investment project in a climate characterized by transparency and stability in order to strengthen the national economy and revive national development.

Keywords: Foreign investment; industrial sector ; industry; foreign investor

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

يعتبر القطاع الصناعي من احد أهم الموضوعات لما يتمتع به من أهمية و فعالية في دعم التنمية الاقتصادية ،حيث يعتبر أيضا العمود الفقري للاقتصاد الوطني و محركا أساسيا في تنميته و تطويره و يعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي و النهوض بالقطاعات الإنتاجية الأخرى و نظرا للأهمية البالغة لهذا القطاع فان السلطات الجزائرية منذ الاستقلال و إلى اليوم تسعى جاهدة إلى تطويره و تنميته و ذلك من خلال القيام بعدة إصلاحات تهدف في مجملها إلى التوصل إلى قاعدة صناعية متينة تسمح بتلبية حاجيات المجتمع من هنا أصبح تنشيط الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع من الأولويات للنهوض بالاقتصاد الوطني خاصة مع تراجع العائدات النفطية ،و بناءا على ذلك تبرز الإشكالية .

الإشكالية: إلى أي مدى يمكن للاستثمار الأجنبي أن يقوم بدوره في نمو القطاع الصناعي باعتباره قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني؟

و للإجابة على هذه الإشكالية قدمنا هذا البحث في 3 محاور

المحور الأول ماهية الصناعة .

المحور الثاني أساسيات حول الاستثمار الأجنبي.

المحور الثالث تقييم الاستثمار الأجنبي في المجال الصناعي.

الفرضيات:

- للاستثمار الأجنبي مصدر حيوي للقطاع الصناعي ، حيث يعتبر القوة الدافعة للاندماج في الاقتصاد العالمي ، و النهوض بالاقتصاد الوطني.
- الاستثمار الأجنبي دور هام في القطاع الصناعي ، حيث يعتبر مصدر مهم للتمويل و اداة هامة لنقل التكنولوجيا الحديثة .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أهمية القطاع الصناعي ففي سبيل إنعاش هذا القطاع و تفعيل مساهمة الصناعة التحويلية في التنمية المحلية و الناتج الدخلي الخام قامت الجزائر بتشجيع الاستثمار الأجنبي ،حيث اعتبرت هذا الأخير من الطرق الهامة للانفتاح على العالم الخارجي كما يساعد في تحقيق النمو الاقتصادي و تشجيع الاستثمار المحلي خاصة بعد تضاءل مصادر التمويل الأخرى ،فقطاع الصناعة يعد من القطاعات الحساسة التي يجب أن يكون لها نصيب في ذلك

هدف الدراسة :

نظرا لأهمية الموضوع محل الدراسة، نسعى من خلال الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على الواقع الصناعي في الجزائر.
- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- دراسة قياسية لمعرفة تقييم الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي.

منهج الدراسة:

نستند على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي عند التطرق للاستثمار الأجنبي و كذا النشاط الصناعي ، نستعين بأسلوب العرض التاريخي و الوصفي لعدد من الوقائع المتعلقة بالموضوع ، ثم نشير بلغة الأرقام ضمن التحليل لبعض المعطيات الإحصائية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة .

المحور الأول ماهية الصناعة:

إن الإلمام بماهية الصناعة يدفعنا للتطرق للتطور التاريخي للظاهرة الصناعية ،و تعريف الصناعة و ذكر خصائص الصناعة .

أولا : التطور التاريخي للظاهرة الصناعية:

تعود نشأة الصناعة إلى المجتمع البدائي، بقيت تتطور إلى أن وصلت إلى مستويات عالية في المرحلة المعاصرة، عموما لقد مرت بالمراحل التالية[1]:

1- مرحلة الصناعة المنزلية :

حيث بدأت في الأول بشكل أنشطة منزلية ضمن القطاع الزراعي الريفي في شكل ورشات ، إذ كانت المرأة ، تقوم بصناعة و حياكة الملابس و الغزل و النسيج ، بينما كان الرجل يقوم بصناعة أدوات العمل و المطبخ و غيرها من الأدوات الضرورية للمنزل و الإنتاج ، إضافة إلى العمل في الزراعة ، لقد كان هذا العمل يدويا يهدف إلى إشباع احتياجات العائلة من المنتجات اللازمة دون أن يخصص منه شيء للسوق ، استمر هذا النمط إلى مرحلة متقدمة في تطور المجتمع البدائي بسبب ضالة حجم الإنتاج ، مع مرور الزمن أصبح هذا الإنتاج موردا رئيسيا لدخل بعض العائلات ، ذلك عندما أصبح جزءا منه مخصص للتبادل في السوق ، أو على شكل خدمات صناعية للغير.

2- المرحلة الحرفية :

ظهر هذا النوع من النشاط الصناعي بصورة تدريجية خلال السياق التاريخي لتطور العمل ، حيث تحول بعض المنتجين المنزليين إلى أفراد متخصصين في نشاط معين في القرية كحرفيين أو صناع كالحدادين و النجارين و الصاغة و الخزفيين ، أصبح نشاطهم مخصص أساسا للسوق ، ذلك بإنتاج سلع صناعية بطلب المستهلك ، بعد ذلك أصبح إنتاج السلع و عرضها للبيع في السوق دون طلب المستهلك ، بهذا أصبح الحرفي صناعي صغير ، تعتبر المرحلة الحرفية مرحلة مهمة في تطوير الصناعة و تطور قوى الإنتاج و تحسين أدواته.

3- المرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة :

ظهر ما يسمى بالمشغل الصغير ، فيه يقوم رب العمل و المنتج باستخدام عاملين حرفيين آخرين مقابل أجور محددة لصنع المنتجات باستعمال تقنية يدوية ، تحت سقف واحد ، لقد ساعدت هذه الوسيلة على الرقابة داخل المؤسسة التعاونية الإنتاجية مما يؤدي إلى وجود نوع من المنافسة بين العاملين ، إلى جانب الاقتصاد في نفقات الإنتاج ووسائل النقل ، غير آن المخطط الإنتاجي التعاوني بقي محدود الفائدة نظرا لعدم استخدامه أسلوب تقييم العمل و الاستفادة من فوائد تقسيم العمل .

4– مرحلة المشغل الرأسمالي :

هو عبارة عن ورشة عمل أو أكثر يعمل فيها عدد كبير من العمال تحت إشراف رب العمل ، باستخدام أدوات عمل يدوية مع وجود تقسيم في العمل ، لقد انتشرت المشاغل في الدول الأوروبية ابتداء من أواسط القرن السادس عشر حتى الثورة الصناعية في انجلترا ،استمر في بلدان أخرى حتى القرن التاسع عشر ، يرتبط العمل في هذه المرحلة بتجزئة عملية الإنتاج يصاحبها تخصص في أدوات العمل المستخدمة ، مما نتج عنه زيادة كبيرة في الإنتاجية مقارنة بالمرحلة السابقة .

5– مرحلة الصناعة الآلية :

إذ أن التطبيق العملي لمنجزات العلم و التكنولوجيا في الصناعة أدى إلى إدخال أنواع جديدة من الآلات و التكنولوجيا لم تكن موجودة سابقا كالمكائن البخارية و الطاقة الكهربائية ، لقد تكونت هذه الصناعة بعد عملية بناء اقتصادية و فنية طويلة لمصانع آلية بدأت من الصناعة الخفيفة و انتقلت بعدها إلى الصناعة الثقيلة .

ثانيا .تعريف الصناعة:

لقد تعددت التعريفات المقدمة للصناعة من طرف المنظرين و الكتاب و فيما يلي نذكر أهمها:

حسب b.d fortam "الصناعة هي مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا"[2].

تعتبر الصناعة بمثابة التحويل المستمر و بكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها ، المقصود من كلمة مستمر استبعاد النشاط الحرفي و اليدوي ، تعبر يسهل نقلها استبعاد عمليات البناء مفتاح التطور الاقتصادي للأقاليم وجزءا أساسيا من مفردات التنمية الإقتصادية على المستوى الوطني .فالنشاط الصناعي يؤمن إنتاج السلع و الخدمات و استغلال الثروات المادية و البشرية لإشباع حاجات المجتمع ضمن مجالات الإنتاج و الاستهلاك و التشغيل ، كما يعتبر قطاع الصناعة القطاع المحرك للمخططات التنموية و خاصة في البلدان النامية[3].

الصناعة هي النشاط الإنساني غير الفلاحي الذي يسعى إلى إنتاج أو إحداث تعديل على الأشياء و المواد بهدف تحقيق غاية محدودة بل أوسع من ذلك حيث تشمل جميع الفنون و المهن و القدرات و تطبيقات العلوم المختلفة ، فهي جميعها تدخل في مفهوم الصناعة.

مما سبق يمكن القول بأن الصناعة هي فنيات أحكام الأعمال في أنشطة الحياة المختلفة ، بكلمة مختصرة هي فن الوجود الإنساني و تحسين نوعيته في مبادئه المختلفة و المتنوعة ، أي هي صناعة الوجود الإنساني و ترقيته.

ثالثا .الخصائص الصناعة:

تتميز الصناعة عن غيرها من الأنشطة الإقتصادية الأخرى بالعديد من الخصائص ، مما يجعلها قادرة على أن تلعب دورا أساسيا و حيويا في تنمية الاقتصاد الوطني، ومن أبرز هذه الخصائص نجد:

– تتميز الصناعة بأنها نشاط كثيف مقارنة بالحرف الأخرى كالزراعة أو الري التي ترتبط بالأرض بصورة أساسية و تشغل مساحات واسعة، بينما تتركز الصناعة في مساحات محدودة حسب نوع كل صناعة و طبيعتها.

– تعد مناطق التركيز الصناعي أكثف مكانا مقارنة بأي نشاط آخر.

– تعد الصناعة أوسع الحرف انتشارا، حيث توجد في كل مكان و لو بصورة مختلفة طالما وجد الإنسان في أي مكان.

– يتميز المجتمع الصناعي بارتفاع مستوى المعيشة و المستوى الثقافي و الحضاري.
– تحتاج الصناعة إلى رؤوس أموال كبيرة بخلاف الأنشطة الأخرى.
– تساهم الصناعة بجزء كبير في الدخل الوطني الدولي.
– تلعب الصناعة دور كبير في تطوير العلاقات بين الدول و توجيه سياستها.
– معظم الصناعات تعتمد على استخدام الآلات التي تعتمد على استخدام الطاقة في العمليات الإنتاجية[4].

المحور الثاني: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي:

للتطرق إلى أساسيات الاستثمار الأجنبي وجب التعريف بالاستثمار،و محددات الاستثمار،أهمية الاستثمار.

أولا : تعريف الاستثمار الأجنبي و أشكاله:

لقد تعددت المفاهيم حول مصطلح الاستثمار الأجنبي و ذلك نظرا للأهمية البالغة التي يأخذها هذا النوع من الاستثمارات لهذا سوف نحاول التركيز على تعريفه و أشكاله:

1.تعريف الاستثمار الأجنبي:

جاءت العديد من التعريفات للاستثمار الأجنبي حيث عرف :"انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر الأجنبي و بما يكفل زيادة الإنتاج و التنمية في الدولة المضيفة "[5].

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية :" الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على العلاقة طويلة الأمد ،تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين شركتين في البلد الأم و شركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى لأغراض هذا التعريف تعرف الشركة الأم على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في الشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى ، وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للدولة المستقلة للاستثمار ، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركة المسجلة، أو يعادلها في الشركات الأخرى وهو حدا فاصلا لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي[6].

يعرف صندوق النقد الدولي (FMI)الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر ، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكية لنصيب منها يكفل له حق إدارة المؤسسة[7].

و من خلال المفاهيم السابقة يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي هو انتقال المستثمر المحلي إلى السوق الخارجية ، أو يكون دخول المستثمر الأجنبي إلى الأسواق المحلية ، وهذا الانتقال يجب أن يكون مجسد في مشاريع واضحة ذات طابع إنتاجي ، لا أن تكون المساهمة في الرأس المال فقط.

2.أشكال الاستثمار حسب قطاعات نشاطه:

لقد تعددت تصنيفات الباحثين للاستثمار الأجنبي، و هذا حسب نوع الاتفاق المبرم بين الشريكين في العقد و هنا سنحاول التطرق إلى أهم صيغ الاستثمار حسب قطاعات النشاط التي تنشط في مجالها و ذلك كما يلي :

ا– الاستثمار الصناعي : يتعلق الاستثمار الصناعي بالمجال الصناعي ،و هي تخص كافة أنواع التعاون بين مؤسستين أو أكثر سواء من نفس الجنسية أو مختلفة ، حيث كل مؤسسة تشارك بنصيبها في إنتاج سلعة ما بجزء من رأس المال و العمل و الكفاءة [8] ، و هذا نظرا لضخامة التكاليف المخصصة له .

ب– الاستثمار التجاري : ويعني الاستثمار في المنشات التي تعتمد بالدرجة الأساسية على المتاجرة بالسلع و الخدمات و تسهيل عمليات التبادل بين مختلف الأنشطة [9] .

ج– الاستثمار المالي : يظهر هذا الشكل من خلال مساهمة مؤسسة معينة في رأسمال مؤسسة أخرى أو أكثر ، و تتخذ هذه الشراكة طابعا ماليا في مجال الاستثمار ، و هذا النوع يختلف عن باقي الأشكال الأخرى من خلال وزن كل شريك ، مدة أو عمر الشراكة و تطور مصالح الشركاء[10] .

د– الاستثمار الخدماتي :و يتمثل في جميع عقود الشراكة المبرمة في إطار تنمية القطاع الخدماتي ، سواء :بإدارة النقل ، أو الاتصالات ، أو تسيير الفنادق و المطاعم و المنتجعات السياحية ، و غيرها من الخدمات .فقد تلجا العديد من البلدان من اجل الاستفادة من خبرات الشركات الأجنبية المتعاملة في هذا القطاع إلى إبرام اتفاقية الشراكة تخص إدارة و تسيير مرافقها أو إقامة مشاريع مشتركة تسير من طرف الشريك الأجنبي و على الشريك المحلي الاستفادة من مهارات الغير .

ثانيا :المحددات الاستثمار الأجنبي المباشر :

هناك عدة محددات للاستثمار الأجنبي نجملها فيما يلي

1– البيئة السياسية:

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن للاستقرار السياسي في أي دولة تأثيرا كبير على جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرار بقبول أو رفض المشروع ، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب، و إنما على أساس درجة الاستقرار السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير[11].

2– العوامل الاقتصادية:

من أهم الناتج الوطني الإجمالي، معدلات النمو، مستوى التضخم ، أسعار الفائدة، هيكل الجهاز المصرفي ، قيود التجارة الدولي، حيث تمثل أهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات و كلما زادت القوة الاقتصادية لدولة ما كلما جعلها ذلك موقعا مرغوبا من قبل المستثمرين[12].

3– البيئة القانونية و التشريعية:

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين و تشريعات تكفل للمستثمر حوافز و إعفاءات جمركية و ضريبية، بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم و المصادرة إضافة إلى حق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة ، حيث تتنافس حول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية و الأخذ من سيادة الدولة المضيفة و مكانتها [13].

4- البيئة الإدارية:

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، و أهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب، للحصول على الترخيص لإنشاء المشروع للاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ، و محاربة الفساد المالي و الإداري في الأجهزة الحكومية.

ثالثا : أهمية الاستثمار الأجنبي:

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي فيما يلي :

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي،خاصة بالنسبة للدول التي لا تمتلك أي مدا خيل من مصادر طبيعية و اقتصادياتها تعتمد على الاستدانة من العالم الخارجي فقط.

- يعمل الاستثمار الأجنبي على الرفع من القدرة التنافسية لاقتصاد البلد المضيف ، و يظهر ذلك في مدى قوة ارتفاع الصادرات و تراجع الواردات ،و كذلك يعتبر مصدرا من مصادر العملة الصعبة مما يساهم في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات .

- مساهمة المشروع في تحقيق فوائد مشتركة له و للدول المضيفة ، سواء عن طريق الاستخدام الفاعل لمواردها،أو مقابل تحقيق أرباح بينية سواء للمستثمر أو للدولة المضيفة بحيث تحقق في النهاية تحركا ملحوظا في عجلة الاقتصاد[14].

- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتحويل النقد الأجنبي فحسب ، بل يتعدى ذلك ، حيث انه يعمل على تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات و الآلات ، الخبرات الفنية و الإدارية و التنظيمية و التي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية.

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوافرات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، فضلا عن تأهيل العامل المحلي من خلال إنشاء معاهد لتدريب الأيدي الوطنية على الآلات و الأساليب الحديثة و المتطورة في الإنتاج ، بالإضافة إلى ذلك فهي تحفز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكمتهم للمستثمرين الأجانب .

- ينسب للاستثمار الأجنبي الفضل في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية، التي يشكو منها البلد المضيف بما توفره من فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد؛

– لا ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على فرض أعباء ثابتة في صورة فوائد و أقساط على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة المضيفة[15].

بالإضافة إلى ما سبق ذكره عن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ، فإنه يوفر فوائد كثيرة للمجتمع و الدولة ككل ، حيث يعمل على توفير فرص العمل ، و بالتالي التخفيض من مستوى البطالة ،كما أنه يساهم في توفير السلع و الخدمات للمستهلك المحلي بأقل سعر و بأقصر مدة بالمقارنة مع المنتجات المستوردة ، فضلا عن زيادة الإيرادات العامة من خلال فرض الضرائب على مشاريع الاستثمار الأجنبي ، أما على المستوى الخارجي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في إدماج البلد المضيف في الاقتصاد العالم.

المحور الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي في المجال الصناعي:

من اجل تقيم الاستثمار الأجنبي في المجال الصناعي لا بد من التطرق إلى :

أولا : تطور الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي :

لقد عرف تطور الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي عدة مراحل و التي سنتناولها فيما يلي :

1 – الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي (2000–2015):

في هذا الإطار و من اجل التنويع الإنتاج الوطني و استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها من بين الآليات التي تساهم بشكل كبير في دعم النمو الاقتصادي و تحسين القيمة المضافة للقطاع الصناعي و القطات الأخرى الاقتصادية ، تم إصدار العديد من المراسيم و القوانين بهدف إنعاش القطاع الاقتصادي ، و تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من أهم هذه القوانين و المراسيم :

– مرسوم تشريعي رقم 93 –12 مؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993 ،يتعلق بترقية الاستثمار ، جريدة رسمية 64 ، ملغى ، تضمن هذا القانون النص على المجلس و أفراده و بصلاحيات جد موسعة في مجال تأطير الاستثمارات .

– المرسوم التنفيذي 03–288 المؤرخ في 06–09–2003 و المعدل و المتمم للمرسوم 96–296 المؤرخ في 08–09–1996 و المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، حيث تقوم هذه الوكالة بمرافقة الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية على انجاز مشاريعهم ، سواء من حيث التمويل و الانجاز و الاستشارات و منحهم العديد من الإعانات و الامتيازات كتخفيض نسب الفوائد على القروض و الإعفاءات الضريبية .

– المرسوم التنفيذي رقم 02–373 المؤرخ في11–11–2002 المتعلق بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يرتكز نشاط هذا الصندوق على تسهيل عملية الحصول على قروض و منح الضمان الذي تشترطه البنوك للمؤسسات و المشاريع الاستثمارية المجدية.

– المرسوم التنفيذي رقم 15–1965 و المؤرخ في 2005/5/3 و التعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي أوكلت لها المهام التالية[16] :

- السهر على تنفيذ إستراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تأهيلها و تطويرها و دعم الخبرات و الاستشارات الموجهة إليها.

- تفعيل الإبداع و الابتكار التكنولوجي على مستوى المؤسسات و حثها على استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الحديثة
- جمع المعلومات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات و مجال نشاطها من اجل استغلالها و نشرها .

– الأمر الرئاسي 06–08 المؤرخ في 2008/07/15 المعدل و المتمم للأمر 01–03 المؤرخ في 20–08–2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، حيث يخص هذا الأمر الاستثمارات المحلية الخاصة ، وكذا الاستثمارات الأجنبية المنجزة ضمن الأنشطة الاقتصادية بإنتاج السلع و الخدمات ، و يتمثل الهدف الرئيسي لهذا الأمر في إنشاء مؤسسات صناعية جديدة و إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية ،و تطوير قدراتها الإنتاجية ، و بموجب هذا الأمر تم تغيير وكالة ترقية و متابعة الاستثمارات (APSI) بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) و التي تتولى المهام التالية[17]:

- تعمل الوكالة على ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها .
- تقوم الوكالة بمرافقة المستثمرين المقيمين و الغير مقيمين.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بتأسيس المؤسسات و انجاز المشاريع ، بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية .
- لها جميع الصلاحيات فيما يخص تسيير صندوق دعم الاستثمار و التأكد من احترام المستثمرين للالتزامات و التعهدات خلال مدة الإعفاء من الضرائب و الرسوم .

و حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) فانه و خلال الفترة الممتدة من 2002– 2012 تم تسجيل حوالي 32004 مشروع استثماري في جميع قطاعات النشاط بقيمة إجمالية قدرها 2546.84 مليار دج ، منها 31594 مشروع ذو رأسمال محلي أي بنسبة 99 % ، بينما بلغت عدد الاستثمارات ذات الرأسمال الأجنبي حوالي 410 مشروع بنسبة 1 % ، أما عن توزيع هذه الاستثمارات حسب الحالة القانونية نجدها تتشكل من 31638 مشروع تابع للقطاع الخاص ، بينما بلغت عدد المشاريع التابعة للقطاع العام 328 ، أما عدد المشاريع المختلطة في إطار الشراكة فقد بلغ 38 مشروع ، و هذا يوضح جليا انه و بالرغم من التحفيزات و الامتيازات التي منحتها الدولة الجزائرية من اجل استقطاب الاستثمار الأجنبية المباشرة ، إلا أن هذه الأخيرة بقيت تسجل مستويات متدنية[18] .

– قانون 16 –09 مؤرخ في 3 غشت سنة 2016 ، يتعلق بترقية الاستثمار ، يلغي الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بالاستثمار حيث نص على 3 انواع من المزايا: المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة ، المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني ، كذلك تضمن القانون 16–09 ضمانات أساسية للمستثمرين في الفصل الرابع حيث نصت المادة 21 على مبدأ المعاملة العادلة و المنصفة للمستثمر في إحالة على مبادئ القانون الدولي التي تحكم علاقة المستثمر الأجنبي بالدولة المضيفة [19].

– قانون رقم 22–18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022، يتعلق بالاستثمار و أهم ما جاء به إلغاء قاعدة 49–51 بالنسبة لكل القطاعات ماعدا القطاعات الإستراتيجية ، تخصيص شباك وحيد للشركات الأجنبية كما يمنح امتيازات للمستثمر الأجنبي تتمثل في إمكانية جذب العمالة الأجنبية ،القانون يتيح للمستثمر الأجنبي الذي يساهم في رأسمال شركة معينة له الحق في تحويل رأسمال و الفوائد إلى بلده .

استحدث هذا القانون منصة رقمية للمستثمرين من اجل محاربة البيروقراطية ، الحماية القانونية للمستثمرين الأجانب استحداث لجنة رئاسية تتمثل في قضاة و خبراء اقتصاديين .

أما من الناحية التنظيمية فقد تم تغيير اسم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار .

استحداث شباك موحد للمشاريع الوطنية و شباك موحد للاستثمارات الأجنبية إضافة إلى إجراءات ردعية لكل من يعرقل السير الحسن للمشاريع الاستثمارية عقوبات إدارية .

2 – المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط (2002–2017):

الجدول 1: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2002– 2017:

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	النسبة من إجمالي عدد المشاريع(%)	القيمة المحققة (مليون دينار جزائري)	النسبة من إجمالي القيمة (%)	عدد مناصب الشغل المحققة	النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل المحققة(%)
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.57	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الإتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12
الإجمالي	**901**	**100**	**2519831**	**100**	**226471**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من سنة 2002 إلى 2017.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قطاع الصناعة احتل مرتبة الصادرات حيث عدد المشاريع و القيمة المحققة مما يعني أنه الوجهة المفضلة للمستثمر الأجنبي، حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة 558 مشروع خلال الفترة 2002-2017، بقيمة إجمالية قدرت بـ 2050277 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل 61.93% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، و قام بتوفير حوالي 81413 منصب عمل. ثم تلي ذلك قطاع البناء بـ 142 مشروع ، و بقيمة 82593 مليون دينار جزائري ، وهو ما يمثل أزيد من 15% من إجمالي التدفقات الواردة. ليأتي فيما بعد قطاع الخدمات بـ 136 مشروع ولكن بقيمة أكبر من قطاع البناء و التي بلغت 89441 مليون دينار جزائري، و هو ما يمثل كذلك أزيد من 15% من إجمالي التدفقات الواردة . ليأتي فيما بعد قطاعي النقل و السياحة بنسب متقاربة أزيد عن 2% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، و بـ 26 و 19 مشروع على التوالي ، و بقيمتي 18966 و 128234 مليون دينار جزائري على التوالي. أما النسبة المتبقية ، و المتمثلة في 2.22% فقط، فتتقاسمها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ، يأتي في مقدمتها قطاع الزراعة بنسبة 1.44% و بثلاثة عشر مشروع، و بقيمة 5768 مليار دينار جزائري ، ثم قطاع الصحة بنسبة 0.67% و في الأخير قطاع الاتصالات بنسبة 0.11% ، مسجلا بذلك قيمة 89441 مليون دينار جزائري.

من خلال ما جاء من بيانات ، في الجدول السابق ، نلاحظ بأن قطاع الصناعة قد احتل المرتبة الأولى ، و بنسبة جد مرتفعة الأمر الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع مردودية هذا القطاع بالنسبة لشركات المستثمر الأجنبي.

ثانيا :هياكل الصناعة في الجزائر:

هناك عدة هياكل للصناعة في الجزائر و هي تتمثل في المعادن و المقالع ،الصناعة الميكانيكية و الكهربائية ، مواد البناء و الزجاج ،الصناعات البلاستيكية و المطاطية ،الصناعات الغذائية ،النسيج و الجلود و الأحذية .

1 –المعادن و المقالع :

يغطي مجال التعدين في الجزائر عدة نشاطات صناعية من أبرزها ،إعادة رسكلة المعادن ، السباكة ، الصهر ، التصفيح ، صناعة الأنابيب ، المواد النصف مصنعة ، إنتاج الفولاذ ، إنتاج المعادن الغير حديدية و غير الثمينة ، و قد عرف الإنتاج الصناعي لهذا الفرع عدة تغيرات : فقد شهد نموا مستمر مستقرا خلال الفترة من 2000-2005 ، حيث بلغت قيمة الإنتاج في هذه الفترة ب :12255.1 مليون دينار ليرتفع الإنتاج إلى مستويات قياسية بعد سنة 2005 بوصوله إلى 38185.6 مليون دينار سنة 2011 و هو ما يعني أن الإنتاج تضاعف ثلاث مرات خلال 12 سنة و خلال سنة 2013 تم تسجيل 7 مشاريع كبرى [20].

2 – الصناعة الميكانيكية و الكهربائية :

عرفت الصناعة الميكانيكية و الكهربائية في الجزائر ،طفرة إنتاج معتبرة ، تجلت من خلال ارتفاع معدلات النمو هذا الفرع الإنتاجي فقد ارتفعت من 188083.4 مليون دينار سنة 2008 إلى 263383.7 مليون دينار سنة 2009 ، و بحلول سنة 2013 تم تسجيل أزيد من 249 مشروع بقيمة تعادل 364312 مليون دينار، و هذا راجع لعدة أسباب منها :

الشراكة بين المؤسسات الجزائرية و الأوروبية[21]:

- عقد الشراكة بين SNVI الجزائرية و شركة BEZDAIMLER الألمانية لإنتاج الحافلات الصغيرة .
- عقد الشراكة بين SNVI الجزائرية و الشريك RENAULT الفرنسية لإنتاج الشاحنات .
- عقد الشراكة بين CMTI الجزائرية و شركة DEUTZ MOTORS الألمانية لإنتاج المحركات و الجرارات .
- استفادة شركة INJELEC للتجهيزات الكهربائية من إعادة تنظيم و هيكلة بموجب برامج ميدا.

3 – مواد البناء و الزجاج :

لقد عرف الفرع الصناعي لإنتاج مواد البناء و الزجاج نمو معتبر بمعدل 7696.155 مليون دينار سنويا ، و في حدود 128646.9 مليون دينار سنة 2011 ، لكن هذا الإنتاج لا يلبي الحاجيات المحلية من مواد بناء و زجاج ، رغم تسجيل حوالي 303 مشروع جديد في 2013 بقيمة 11534 مليون دينار بالإضافة إلى ذلك فهو لا يحتاج تحفيز في ظل البرامج التنموية التي الضخمة التي تقوم بها الجزائر بالاعتماد على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

4 – الصناعات البلاستيكية و المطاطية و الكيماوية :

يشمل الفرع الإنتاجي صناعة المطاط و البلاستيك و الصناعة الكيميائية كل المؤسسات الجزائرية التي يتمثل نشاطها الرئيسي في صناعة المنتجات المعالجة وفقا لتقنيات متعددة (القولبة ، الصقل ، التمديد ، التشكيل الحراري ...) ، و خلال الفترة الممتدة من 2002-2013 استفادة المؤسسات الناشطة في هذا الفرع من مساعدات أوروبية بإدخال عنصر التكنولوجيا في العملية الإنتاجية ، و هو ما كان له تأثير ايجابي مباشر على حجم الإنتاج المتزايد بالاعتماد على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

5 – الصناعات الغذائية :

تنتشر الصناعة الغذائية بكثرة في الجزائر،فهي تساهم في بدرجة كبيرة في الناتج المحلي للصناعات التحويلية ، ويعود تركيز الجزائر على الصناعة الغذائية لأنه كان لها النصيب الأكبر من البرامج التنموية الأوروبية 28 %.[22]

6 – النسيج الجلود و الأحذية:

لقد تطور قطاع النسيج و الجلود و الأحذية إلى أزيد من 52395.9 مليون دينار سنة 2005 و هذا بفعل دعم الدولة للمشاريع المنتجة بعد تخلصها من مشكل المديونية، بالإضافة بداية جني ثمار برامج إعادة التأهيل الأوروبية، إلا أنه خلال سنوات 2006، 2007، 2008، شهد القطاع تناقص معتبرا مسجلا نسبة نمو سلبية ب(1.72-%) سنة

2007 ، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى زوال الدعم المالي و المتابعة خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة و المتوسطة حيث أن من شروط الدعم سريانه مدة 05 سنوات متتالية ، بالإضافة إلى أن بعض المواد الخام لهذا القطاع خاصة الجلدية منها موجهة للتصدير نحو الخارج ، و بسبب الأزمة العالمية 2008 تناقص الطلب الخارجي عليها ، أما خلال السنوات الأخيرة فقد شهدت قيمة الإنتاج الوطني استقرارا عند مستوى 50217.8 مليون دينار سنة 2011 ، وهو عوض بعض الشيء الخسائر التي تعرض لها سابقا ، وذلك بعد تبني الجزائر لبرنامج إعادة هيكلة و تطوير مرافق الإنتاج يدوم إلى غاية نهاية سنة 2014 ، بهدف بلوغ رقم أعمال يزيد عن 5.38 مليار دينار خلال نفس السنة ، للإشارة فقد بدأ هذا الفرع الإنتاجي بالتصدير و استهداف الأسواق الخارجية ، وكان مصدر لأثر من 3.42 مليون دولار من العملة الصعبة سنة 2013 ، نظرا لتدعيم هدا الفرع الإنتاجي 89 مؤسسة جديدة كلفت أزيد من 3548 مليون دينار[23].

7 – الخشب و الورق :

تعاني هده الصناعة من الإهمال على كافة الأصعدة ، فغياب تشجيع واضح من طرف الدولة لتعزيز هذه الصناعة كونها ليست من أولوياتها حاليا ، مع تفضيل المستثمرين الجزائريين لقطاعات أخرى للاستثمار ، يضاف إليه غرق السوق المحلية من المنتجات المستوردة ، وفر جو من عدم الاهتمام و الاطمئنان للاستثمار في هذه الصناعة و هذا بالاعتماد على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

ثالثا : أهم النتائج التنموية للاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي :

بقي حجم الاستثمارات الأجنبية محدودا ، خاصة فيما يتمثل في المجال الصناعي ، و ذلك بالرغم من نجاح إقامة شراكة مع الشركات الأجنبية ، حيث أنه استنادا إلى بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عرفت النشاطات الصناعية بالنسبة للمشاريع الأجنبية تزايدا ، حيث تم تسجيل 495 مشروع مابين سنة 2002 و 2016 بنسبة 60.22 % من مجموع المشايع الاستثمارية بقيمة تقدر بـ 1783922 مليون دينار جزائري بنسبة 80.48% سمحت بإنشاء 70793 منصب عمل أو ما نسبته 59023% من إجمالي مناصب العمل الموفرة في المجال الصناعي تعد الاستثمارات الهندية الأهم في الجزائر ذلك بعد قيام شركة "إسبات" في سنة 2002 بشراء 70% من أسهم الشركة الوطنية للحديد و الصلب بالحجار، ولقد التزمت الشركة الهندية باستثمار 120 مليون دولار على مدى 10 سنوات ، مع التزام الدولة الجزائرية بالمديونية السابقة للشركة الوطنية و المقدرة بـ 600 مليون دولار ، وتم الاتفاق على تجميد أسعار الطاقة و الكهرباء لمدة 10 سنوات مع تحمل خزينة الدولة للفارق في الأسعار في حالة ارتفاعها مع ضمان حماية مؤقتة للسوق الجزائرية من المنافسة الأجنبية[24].

خلال الفترة (2008-2014) تبين الإحصائيات ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث حققت ارتفاع قياسي سنة 2009 ليصل إلى 2.746.93 مليون دولار أمريكي ، فهي لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، ولكنها لم تحافظ على نفس الوتيرة ، حيث انخفضت عام 2012 إلى 1.500 مليون دولار أمريكي ثم ارتفعت إلى 1.691 مليون دولار أمريكي عام 2013 ، ويرجع سبب هذا التقدم إلى سياسة الانفتاح التي تعتمدها الجزائر ، وكذلك

التحفيزات و الامتيازات التي أصبحت تقدمها للمستثمر الأجنبي ، إضافة إلى الاستقرار و التطور الإيجابي لمعظم المؤشرات الاقتصادية الكلية ، ففي هذه الفترة أصبحت الجزائر تعيش في فترة بحبوحة مالية[25].

إن القطاع الصناعي يحتل الصدارة من حيث عدد المشاريع و التي تبلغ نسبتها 61.93% و يليها قطاع البناء بنسبة 15.76% ، ويتميز القطاعين بمردودية عالية للشركات خاصة في قطاع النفط و أيضا صناعة الأدوية و تحلية مياه البحر و هي قطاعات تحقق عوائد مغرية تحفز وجود رأس المال الأجنبي بشكل كبير بالرغم من المخاطر المرتبطة بها.

بالنسبة لقطاع الخدمات ، النقل ، السياحة و الزراعة لم تحض بالمستويات المنشودة ، حيث سجل قطاع الخدمات 15.09% من القيمة الإجمالية للاستثمارات ، يليها القطاع السياحي بنسبة 2.11% و القطاع الزراعي بنسبة 1.44% و هي نسبة ضعيفة بالرغم من الجهود و سلسلة الإصلاحات و التحفيزات الممنوحة لهذه القطاعات.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة يمكننا القول بأن الصناعة تلعب دورا مهما في تمويل التنمية الاقتصادية ،و تمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى ،ومواكبة الاقتصاد العالمي ،و للاندماج مع متطلبات هذا العصر فان القطاع الصناعي الجزائري يحتاج إلى سياسات تتماشى مع هذه السيرورة .

فالإجراءات التي اتخذت في مجال الشراكة في إطار التسهيلات و الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب أعطت نتائج مشجعة في العديد من الحالات لذا أصبح من الواجب التفكير بجدية في التوصل إلى إبرام عقود استثمار مع شركات أجنبية بهدف الاستفادة من خبرتها و الاحتكاك معها، لكي تتيح العديد من الفرص التي يمكن للمؤسسات الوطنية استغلالها لمعالجة المشاكل التي تعاني منها كالجودة المنخفضة لمنتجاتها ، طرق التسيير ، التكنولوجيا المتواضعة .....، إلا انه و بالقياس إلى طموحات الجزائر فان المكاسب المحققة طوال هذه الفترة كانت و لا تزال دون المستوى المطلوب.

نتائج الدراسة :

– تركيز برامج الدعم الأوروبية على الفروع الإنتاجية التي لا تحتاج إلى التكنولوجيا معقدة، حيث إن هدف نقل التكنولوجيا لا يزال موضع تحفظ لدى المستثمر الأوروبي.

– الاستثمار الأجنبي في الجزائر لا يزال دون المستوى المطلوب في قطاع الصناعة، و لم يصل بعد إلى عتبة الجهود المبذولة.

الاستثمار في القطاع الصناعي يحتل الصدارة في الاستثمار الأجنبي لكنه لم يحقق أهداف التنمية .

التوصيات:

– ضرورة الإسراع في استكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر و الإسراع من وتيرة تنفيذها ،و إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي ، من خلال خوصصة المؤسسات الإنتاجية العمومية ، تحسين مناخ الاستثمار للقطاع الخاص ، بالإضافة إلى إصلاح المنظومة المصرفية و المالية و تطوير الأجهزة الحكومية ،مع مكافحة بعض الآفات كالرشوة و البيروقراطية .

– يجب تحسين الاستراتيجيات لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي

– يجب على الحكومة توفير مرافق تعزيز الإنتاج (إمدادات الطاقة ،الطرق الجيدة ،تحسين النظام المالي تحسين بيئة الشغل القانونية و الاجتماعية ...)لتعزيز الإنتاج الصناعي الجزائري .

– تشجيع الشركات الأوروبية على إعادة استثمار أرباحها في الجزائر عوض تحويلها للخارج مباشرة و تكبد خسائر كبيرة نتيجة عملية تحويل العملة .

– منع تغيير قوانين الاستيراد و ثباتها لان المستثمر يحتاج المادة الأولية .

قائمة المراجع :

الكتب:

– مدحت القريشي: الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،ط . الأولى،2000 .

– مدحت القريشي: الاقتصاد الصناعي ،دار وائل للنشر ، الأردن ، ط.الثانية، 2005 .

– بهيج شعبان :جغرافيا العالم الصناعية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1972.

– عبد العزيز سعد يحي النجاني: المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في مصر و اليمن "دراسة قانونية مقارنة"،مصر ،2002.

– عبد المجيد قدي:المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،ط الثانية ،2005.

– مروان شموط / كنجو عبود كنجو:أسس الاستثمار ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر،2008.

– عباس علي: إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن،2007 .

– عبد السلام رضا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر ،المكتبة العصرية المنصورة،مصر، 2007.

– محمد عبد العزيز عبد الله : الاستثمار الأجنبي المباشر(في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي) ،دار النفائس ،الأردن، ط الأولى، 2005.

الرسائل و الأطروحات:

– عمار زوردة :محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر،رسالة ماجستير ، الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة ،2008.

– عبد الكريم كاكي: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري ،رسالة ماجستير،المركز الجامعي غرداية ،2010–2011.

– يعقبون صليحة :العولمة و أثارها على القطاع الصناعي الجزائري ،رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية ، 2008–2009.

المقالات:

–شريف مراد: مدى مساهمة اتفاقية الشراكة الجزائرية الاروبية في ترقية القطاع الصناعي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية ،العدد الثاني، 2016

– ناصر بوعزيز : الشراكة الاورو متوسطية و تأهيل المؤسسات الاقتصادية ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة، جوان 2009.

– طالم علي /كافي فريدة: جذب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني ،مجلة المنتدى للدراسات الاقتصادية ، العدد الثاني ، 2017

– حماني نور الهدى: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الخامس، العدد الثالث ، 2019.

أعمال ملتقى أو مؤتمر:

– بن حبيب عبد الرزاق/ خوالف رحيمة: الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية،الملتقى الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة السعيد دحلب، يومي 21 و 22 ماي 2002.

– مصطفى بودرامة :الآثار المحتملة للشراكة الاورو متوسطية على الصناعة في الجزائر ،الملتقى الدولي حول :أثار و انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف الجزائر، 13–14 نوفمبر 2006.

– الشريف بقة ،عبد الرحمان العايب ، اتفاق مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل افاق الشراكة الاورو جزائري ، للمؤتمر الدولي حول : اثار و انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف الجزائر،13–14 نوفمبر 2006

– القرشاوي خاتم عبد الجليل: تجارب عربية في جدب الاستثمار الأجنبي، مؤتمر الاستثمار و التمويل، مصر، 2006.

الوثائق القانونية:

– المرسوم الرئاسي ،رقم 420/90، المؤرخ في 1990/12/22، المتضمن المصادقة على اتفاقية تشجيع و ضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي الموقعة في 1990/07/23 ، ج.ر، العدد 06

– مرسوم تشريعي رقم 93 –12 مؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993 ،يتعلق بترقية الاستثمار.

– المرسوم التنفيذي رقم 02–373 المؤرخ في11–11–2002 المتعلق بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

– المرسوم التنفيذي رقم 15–1965 و المؤرخ في 2005/5/3 و التعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

– قانون 16 –09 مؤرخ في 3 غشت سنة 2016 ، يتعلق بترقية الاستثمار.

– قانون رقم 22–18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022، يتعلق بالاستثمار.

المواقع الإلكترونية:

– المركز الوطني لوثائق الصحافة و الإعلام ، الصناعة الجزائرية ،رهانات و آفاق ،2011.

التهميش:

[1]. مدحت القريشي: الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،ط . الأولى،2000 ،ص13–14

[2] مدحت القريشي: الاقتصاد الصناعي ،دار وائل للنشر ، الأردن ، ط.الثانية، 2005،ص24 .

[3] بهيج شعبان :جغرافيا العالم الصناعية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،1972 ،ص 5.

[4] مدحت القرشي، المرجع السابق، ص 39.

[5] عبد العزيز سعد يحي النجاني: المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في مصر و اليمن "دراسة قانونية مقارنة"،2002،ص25.

[6] عمار زوردة :محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر،رسالة ماجستير ، الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة،

2008 ،ص31.

[7] عبد المجيد قدي:المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط الثانية ،2005،ص31 .

[8] ناصر بوعزيز : الشراكة الاورو متوسطية و تأهيل المؤسسات الاقتصادية ،2009،ص50.

[9] مروان شموط /كنجو عبود كنجو:أسس الاستثمار ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر،2008،ص20.

[10] بن حبيب عبد الرزاق/ خوالف رحيمة: الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية،الملتقى الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة السعيد دحلب، يومي 21 و 22 ماي 2002 ،ص222.

[11] عباس علي: إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر و التوزيع ،الأردن ،2007،ص175.

[12] عبد السلام رضا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اوروبا مع التطبيق على مصر ،المكتبة العصرية المنصورة،مصر، 2007 ،ص97

[13] القرشاوي خاتم عبد الجليل: تجارب عربية في جدب الاستثمار الأجنبي، مؤتمر الاستثمار و التمويل، مصر،2006 ،ص5.

[14] عبد الكريم كاكي: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري ،رسالة ماجستير ،المركز الجامعي غرداية ،2010-2011،ص61،62.

[15] محمد عبد العزيز عبد الله : الاستثمار الأجنبي المباشر(في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي) ،دار النفائس ،الأردن، ط الأولى، 2005،ص34،35.

[16] يعقبون صليحة: العولمة و أثارها على القطاع الصناعي الجزائري ،رسالة ماجستير،العلوم الاقتصادية ، 2008-2009،ص42.

[17] المركز الوطني لوثائق الصحافة و الإعلام ، الصناعة الجزائرية ،رهانات و أفاق ، 2011 ،ص 80-81 .

[18] يعقبون صليحة ، مرجع سابق ،ص 72.

[19] عميروش فتحي :الاطار القانوني للاستثمار في ظل الامر 16-09 المجلة الجزائرية للعلوم القانونية ،السياسية و الاقتصادية ،المجلد 57 ،العدد02 السنة 2020 ،الصفحة 562-576 .

[20] شريف مراد:مدى مساهمة اتفاقية الشراكة الجزائرية الاروبية في ترقية القطاع الصناعي في الجزائر ،المجلة الجزائرية للعلوم القتنونية و السياسية العدد الثاني ،2016 ،ص 13.

[21] مصطفى بودرامة :الآثار المحتملة للشراكة الاورو متوسطية على الصناعة في الجزائر ،الملتقى الدولي حول :أثار و انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006 ،ص

[22] الشريف بقة ،عبد الرحمان العايب ، اتفاق مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل آفاق الشراكة الاورو جزائري ، للمؤتمر الدولي حول : أثار و انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف الجزائر،13-14 نوفمبر 2006 ،ص 14.

[23] شريف مراد: مدى مساهمة اتفاقية الشراكة الجزائرية الاروبية في ترقية القطاع الصناعي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية ،العدد الثاني، 2016،ص15.

[24] طالم علي /كافي فريدة: جذب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني ،مجلة المنتدى للدراسات الاقتصادية ، العدد الثاني ، 2017،ص262.

[25] حماني نور الهدى: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الخامس ، العدد الثالث ، 2019،ص33.